https://doi.org/10.25130/tjaes.17.54.2.3

تداعيات التحفظ المحاسبي وفقاً للإطار المفاهيمي المشترك (FASB & IASB) وانعكاسه في الإفصاح عن المخاطر المصرفية
دراسة في عينة من المصارف العراقية(*)

أ.د. لقمان محمد أيوب الدباغ
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
Lukman_mohamad@uomosul.edu.iq

م. أحمد جاسم حميد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
ahjaa@tu.edu.iq

المستخلص:

هدف البحث إلى التعرف على الخلاف الذي ادى الى حذف التحفظ المحاسبي من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من الإطار المفاهيمي المشترك الذي صدر سنة 2010، والسبب الذي ادى الى اعادته مرة اخرى في سنة 2018. كذلك هدفت الى قياس مستوى التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المخاطر المصرفية في عينة من المصارف العراقية المختارة. وقد تحددت عينة البحث بعشرة مصارف فقط بالاعتماد على شرط اختيار العينة الذي يتضمن توافر البيانات المالية المتكاملة عن متغيرات البحث خلال فترة العشر سنوات التي تم تغطيتها والممتدة من 2010-2019. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها، يختلف مستوى التحفظ المحاسبي والافصاح عن المخاطر باختلاف المصارف عينة البحث. كما وجد البحث أن هناك علاقة معنوية بين التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المخاطر المصرفية. هناك أيضًا تأثير واضح للتحفظ المحاسبي على الإفصاح عن مخاطر المصرفية.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، الافصاح عن المخاطر المصرفية، الإطار المفاهيمي المشترك

The implications of the accounting conservatism according to the common conceptual framework (FASB and IASB) and its reflection in the risks disclosure of banking/a study in a sample of Iraqi banks

Prof. Dr. Lukman M. A. Aldabbagh
College of Administration and Economics
University of Mosul

Lecturer: Ahmed Jasim Hammed
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

This study aimed to identify the disagreement that led to remove the accounting conservatism from the qualitative characteristics of accounting information from the common conceptual framework that was issued in 2010, and the reason that led to it being restored again in 2018. Also aimed to measure the level of accounting conservatism and risks disclosure of banking in selected of Iraqi banks. The research sample was determined by ten banks only, depending on the sample selection requirement, which includes the availability of financial statements on the research variables during the ten-year period covered and extending from 2010-2019. The

(*) البحث مستل من أطروحة دكتوراه في المحاسبة.

research reached a set of conclusions, the most important of them, the level of accounting conservatism and risk disclosure varies according to the research sample banks. The study also found that there is a significant relationship between the accounting conservatism and the risks disclosure of banking. There is also a clear effect of the accounting conservatism on the risks disclosure of banking.

Keywords: accounting conservatism**,** risks disclosure**,** common conceptual framework.

المقدمة

يثير التحفظ المحاسبي الكثير من الجدل، من حيث كونه ميزة للمنشأة من حيث موثوقية الرقم المحاسبي (Dai & Yang, 2015: 295) (Macve, 2015: 124) (Chi, 2010: 485) أو التلاعب بالأرقام المحاسبية (Iyengara, & Zampelli, 2010: 121) (Bertomeu, et al., 2015)، وقد نال حيزاً مثيراً للاهتمام من قبل المنظمات المهنية بإعداد المعايير المحاسبية، ولا زال موضوع التحفظ المحاسبي محور الكثير من الدراسات المعاصرة من حيث القياس (Hollemans, 2011) (Hussein, 2018) وتأثيره في مستويات الإفصاح الطوعي (Khlif & Achek, 2017) (Gigler, Hemmer, 2001) أو في مستويات المخاطر والإفصاح عنها (Kousenidis et al., 2014). ولازال التحفظ المحاسبي يطرح نفسه باعتباره آلية مهمة لمعالجة صراعات الوكالة بين حملة الأسهم واصحاب الديون، ويخفض تكاليف الوكالة الخاصة بالديون كذلك يقلل من عدم تماثل المعلومات ويحمي مصالح الدائنين. وقد اختلفت وجهات نظر الباحثين حول أنواع التحفظ المحاسبي، لكن على الأغلب هناك اتفاق كبير بأنه ينقسم إلى التحفظ المحاسبي المشروط، والتحفظ المحاسبي غير المشروط ومنهم (Beaver, 2005) (Liu, 2019). وفي ضوء مستوى التحفظ المحاسبي للمنشأة سواء كان مشروطاً أو غير مشروط، فإن ذلك سينعكس في العديد من الإجراءات والسياسات التي تتخذها المنشأة، ومن هذه الإجراءات مستويات الإفصاح عن المخاطر.

مشكلة البحث: نتيجة لكثرة الانتقادات والجدل حول التحفظ المحاسبي، حيث كان من بين اولويات تكوين الإطار المفاهيمي المشترك (FASB & IASB) هو حل ذلك الجدال وادراج موضوع التحفظ ضمن جدول اعمال الإطار المشترك. لقد رأى المجلسين ان التحفظ المحاسبي يتعارض مع حيادية المعلومات حيث ان التحفظ يمثل تحيز في الابلاغ المالي لهذا اعتبر انه تعارض بين التحفظ والخصائص النوعية، كالحيادية، العرض الصادق، والقابلية على المقارنة، وتم الغاءه ضمن الخصائص الثانوية المعززة للحيادية. لم ينتهي الجدل بعد الإطار المشترك 2010، لقد تم ارجاع التحفظ المحاسبي ضمن الخصائص المعززة للحيادية، واعتبار التحفظ يزيد من حيادية المعلومات. كذلك وجود بعض الانتقادات للتحفظ المحاسبي وربط مستوى التحفظ مع الازمات المالية. كذلك اهتمام الجهات المهنية المحاسبية بموضوعي التحفظ المحاسبي والافصاح عن المخاطر المصرفية وتأثيرهما على موثوقية ومصداقية التقارير المالية. وعليه يمكن تحديد مشكلة البحث بالتساؤلات الأتية:

1. ما مستوى التحفظ المحاسبي للمصارف العراقية والمصارف السعودية عينة البحث؟
2. ماهي درجة الإفصاح عن المخاطر في المصارف العراقية عينة البحث؟
3. ما هي طبيعة العلاقة بين التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المخاطر المصرفية؟
4. ما هو أثر التحفظ المحاسبي في الإفصاح عن المخاطر المصرفية؟

أهمية البحث: تنبع اهمية الدراسة من اهمية التحفظ المحاسبي باعتباره أحد المجالات البحثية التي نالت اهتمام الباحثين في المحاسبة والتدقيق خلال العقد الأخير. وتناول الجدل والنقاش الذي طرأ خلال تكوين الإطار المفاهيمي سنة 2010 وسبب الغاءه، ومن ثم ارجاعه ضمن الإطار المفاهيمي لسنة 2018. وتأثير موضوعي التحفظ المحاسبي والافصاح عن المخاطر المصرفية على موثوقية التقارير المالية، مما دفع الباحثان للخوض في موضوع التحفظ المحاسبي وبيان أثره في الإفصاح عن المخاطر.

أهداف البحث: تهدف الدراسة الى التعريف بكل من:

1. التعرف على النظرة المعاصرة للتحفظ المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي المشترك 2010 والإطار لسنة 2018.
2. معرفة مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف العراقية عينة البحث.
3. درجة الإفصاح عن المخاطر في المصارف العراقية عينة البحث.
4. علاقة التحفظ المحاسبي بالإفصاح عن المخاطر المصرفية.
5. أثر التحفظ المحاسبي في الإفصاح عن المخاطر المصرفية.

فروض البحث: لغرض الإجابة عن تساؤلات الدراسة متمثلة بالمشكلة المطروحة، يسعى الباحثان إلى إيجاد الحلول المنطقية لها، وذلك من خلال الفروض الآتية:

1. يختلف مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف المصارف العراقية عينة البحث.
2. يختلف مستوى الافصاح عن المخاطر باختلاف المصارف العراقية عينة البحث.
3. يوجد ارتباط معنوي بين مستوى التحفظ المحاسبي ودرجة الإفصاح عن المخاطر المصرفية.
4. يوجد تأثير معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي في درجة الإفصاح عن المخاطر المصرفية.

حدود البحث:

1. الحدود المكانية: سيتم إجراء البحث على عينة من المصارف العراقية.
2. الحدود الزمنية: سيتم إجراء خلال الفترة 2010-2019.

منهجية البحث: اعتمد الباحثان في الجانب النظري على المنهج الاستقرائي في مسح المصادر العلمية للبحث، خاصة فيما يتعلق بالإصدارات المهنية، وكذلك أهم الابحاث الأكاديمية ذات الصلة بموضوع البحث بهدف تغطية كافة جوانب البحث.

أما الجانب العملي (التطبيقي)، فسيعتمد المنهج الاستنباطي في تجميع البيانات المطلوبة واختبارها في عدد من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كعينة للبحث، لغرض الوصول إلى النتائج.

المبحث الاول: منظور الإطار المفاهيمي المشترك (FASB & IASB) للتحفظ المحاسبي

1/1. مفهوم التحفظ المحاسبي: ليس هناك اتفاق بين رواد الفكر المحاسبي على تحديد مفهوم موحد للتحفظ المحاسبي يمكن اعتماده، رغم عمقه التاريخي الممتد لعدة عقود (Balakrishnana, et al., 2016, 204)، حيث أثير جدل كبير حوله فبعض الباحثين عده مبدأ ومنهم من عده قيدا ومنهم من دافع عنه ومنهم من انتقده، فذكر (Raith, 2009: 12) ان التحفظ المحاسبي من اقدم المبادئ المحاسبية الاكثر جدلا وان الانتقاد الموجه له هو ان التحفظ يقود الى معلومات متحيزة واقل فائدة،

اما المدافعين عنه فيعتقدون بانه وسيلة للحد من مشاكل الوكالة بين المدراء وحملة الاسهم واصحاب المديونية.

واشار (Basu) الى ان التحفظ المحاسبي هو سرعة استجابة الأرباح للأخبار السيئة (الخسائر) مقارنة مع استجابتها للأخبار الجيدة (الارباح)، حيث إن الارباح سوف تتطلب درجة اعلى من التحقق من قبل المحاسبين. (Basu, 1997). أما (Watts) فقد عرف التحفظ المحاسبي بأنه الاعتراف بالخسائر حتى لو لم تتحقق وعدم الاعتراف بالأرباح غير المحققة الا في حالة تحققها مستقبلا، وكما إن التحفظ المحاسبي بإمكانه إن يحد من مشكلة الوكالة الناشئة بين الإدارة والمالكين وكذلك للحد من بعض الادارات انتهاك مفهوم استخدام التقديرات المحاسبية والاجتهادات الشخصية (Watts, 2003: 207). أوضح مجلس مبادئ المحاسبة (APB) الذي تم تأسيسه من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) أن التحفظ المحاسبي "يعنى الميل نحو الاعتراف المبكر بالأحداث غير السارة (الخسائر المتوقعة) وتدنية قيم صافي الدخل وصافي الأصول نظرا لعدم التأكد المحيط بعملية إعداد القوائم المالية وقياس الأصول والالتزامات" (Ball & Shivakumar, 2005: 91). وذكر (Beaver) التحفظ المحاسبي هو انخفاض القيمة الدفترية لصافي الاصول مقارنة مع قيمتها السوقية (Beaver, 2005).

ويرى الباحثان أنه على الرغم من وجود اختلاف في تعاريف التحفظ المحاسبي من قبل الباحثين والجهات المهنية لكن المضمون واحد وهو الاعتراف المبكر بالخسائر المتوقعة وعدم الاعتراف بالأرباح لحين التحقق منها بشكل كاف.

2/1 انواع التحفظ المحاسبي: هناك اتفاق شبه تام ان التحفظ المحاسبي ينقسم الى التحفظ المشروط والتحفظ غير مشروط: (عيبد، 2017)، (ليلو، 2014)

أولاً. التحفظ المشروط: يطلق عليه ايضا التحفظ اللاحق او التحفظ المعتمد على الأخبار حيث يتم تخفيض القيمة الدفترية لصافي الاصول في حالة حدوث احداث معينة غير مرغوب فيها، وفي نفس الوقت لا يتم زيادة هذه القيم عند حدوث احداث مرغوب بها. حيث ان هذا النوع من التحفظ معلق على شرط حدوث أحداث معينة يتم تحديد كيفية التعامل معها مسبقا من قبل الإدارة في الشركة. كذلك أطلق عليه حديثا بالتحفظ غير اختياري باعتباره يمثل نوعا من عدم توفر عنصر الاختيار. ويرى (يوسف، 2012: 246) ان التحفظ المشروط هو عدم التماثل في توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر فالاعتراف بالأرباح في التوقيت المناسب مشروط بطبيعة العائد أو الانباء المستقبلية. في حين أشار (Banker et al., 2014: 5) إلى ان التحفظ المشروط هو أعلى درجات التأكد التي تستعمل للاعتراف بالأخبار الجيدة كأرباح وذلك مقارنة للأخبار السيئة كخسائر التي يتم أقل درجات التأكد، أي أن هنالك تباين للاعتراف بالأرباح في حالة الاخبار الجيدة والاخبار السيئة، ومن امثلة على التحفظ المشروط (استخدام التكلفة أو السوق ايهما أقل عند تقييم المخزون، وتسجيل الانخفاض في قيم الموجودات طويلة الاجل الملموسة وغير ملموسة.

ثانياً. التحفظ غير المشروط: يطلق عليه ايضا التحفظ السابق او التحفظ غير معتمد على الاخبار، اي الاختيار المسبق للطريقة المحاسبية الخاصة بمعالجة الموجود او المطلوب، التي ينتج عنها انخفاض في القيمة الدفترية لصافي الموجودات عن قيمتها السوقية. حيث ان هذا النوع من التحفظ غير معلق على حدوث حدث معين، انما يتم الاختيار المسبق للطريقة المحاسبية. كذلك أطلق عليه التحفظ الاختياري حيث توجد فرصة امام الإدارة للاختيار من بين الطرق والتقديرات المحاسبية.

وأشار (الجبوري، 2014: 31) الى أن من أسباب تخفيض القيمة الدفترية لصافي الموجودات هو أتباع الوحدة معايير صارمة للاعتراف وممارسة طرق محاسبية معينة للقياس أي إنه في بداية دورة حياة الموجود يتم استعمال طرق محاسبية تؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية للموجودات عن قيمتها السوقية وذلك لان المحاسبين يميلون الى طلب درجة أعلى من التحقق للإبلاغ عن الموجودات مقارنة بالإبلاغ عن المطلوبات، ومن امثلة على ذلك اختيار طريقة لاستهلاك الموجودات الثابتة مثل اختيار القسط الثابت او المعجل، او معالجة معظم نفقات الاصول غير ملموسة التي تنمو داخليا على انها مصروف بدلا من رسملتها.

3/1. التحفظ المحاسبي ضمن منظور الإطار المفاهيمي المشترك: نتيجة لكثرة الانتقادات والجدل حول التحفظ المحاسبي، لقد كان من بين اولويات تكوين الإطار المفاهيمي المشترك FASB & IASB هو حل ذلك الجدال وادراج موضوع التحفظ ضمن جدول اعمال الإطار المشترك. لقد رأى المجلسين ان التحفظ المحاسبي يتعارض مع حيادية المعلومات حيث ان التحفظ يمثل تحيز في الابلاغ المالي لهذا اعتبر انه تعارض بين التحفظ والخصائص النوعية، كالحيادية، العرض الصادق، والقابلية على المقارنة، وتم الغاءه ضمن الخائص الثانوية المعززة للحيادية وخلال جلسات المجلسين المشتركة تم الكثير من النقاش نستعرض اهمها:

في اجتماع 2005/5/17 تم طرح عدة اسئلة فيما يخص الإطار المفاهيمي المشترك من بينها: (Board Meeting Handout Conceptual Framework, 2005: 9)

- ما هو التحفظ؟
- هل يتعارض مع الحيادية؟
- إذا لا، لماذا؟ ولماذا البقاء عليه؟

حيث ذكر إطار IASB التحفظ باعتبارها جودة فرعية من الموثوقية، تم ذكر ان إدراج درجة من التحفظ في ممارسة الأحكام اللازمة في وضع التقديرات المطلوبة في ظل ظروف عدم التأكد، بحيث لا يتم المبالغة في تقدير الأصول أو الدخل ولا يتم تحديد المطلوبات أو النفقات التي تقلل من القيمة. كذلك تم ذكرها ضمن مفاهيم FASB قائمة 2 التي ناقش فيها التحفظ من الفقرة 91 الى 97 حيث عرفها رد فعل حذر لمحاولة ضمان ان عدم التأكد والمخاطر الملازمة اوضاع انشطة الاعمال قد تم اخذها بالاعتبار على نحو كاف. وتم ذكر في النقاش من قبل مجلس IASB إن ممارسة الحيطة والحذر لا يمكن استمرارها، على سبيل المثال، بإنشاء احتياطيات خفية أو أحكام مفرطة، أو التقليل المتعمد للأصول أو الدخل، أو المبالغة في تقدير المطلوبات أو النفقات، لأن القوائم المالي من شأنه لا تكون محايدة، وبالتالي لا تتمتع بجودة الموثوقية.

كذلك في اجتماع المشترك بين المجلسين في 2005/6/21 طلب السيد (Bullen) من أعضاء المجلس بيان وجهات نظرهم بشأن الحياد والتحفظ. أعرب أعضاء المجلس عن الآراء التالية: (minutes of meeting, 2005: 9)

- التحفظ المفرط ليس مفيد في التقارير المالية. مع ذلك في الممارسة العملية تنشأ مشاكل عندما تكون المحاسبة متفائلة للغاية وتكون النتائج الفعلية قصيرة.
- يتوقع الجمهور أن تكون القوائم المالية متحفظة خاصة بعد فضائح الشركات.
- الحياد هو الهدف الأكثر ملاءمة لأنه بمجرد تقديم التحيز سواء كان متحفظاً أو عدوانياً لا يمكن استنتاج مقدار التحيز الزائد.

ان اعضاء المشروع المشترك بين (FASB, IASB) أشاروا الى أن صراع بين التحفظ المحاسبي أو الحذر والحياد صارخا مثل وضع اللون البرتقالي بجوار اللون الوردي. حيث أن الهدف الأول من إعداد التقارير المالية هو توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين المحتملين والمحتملين، تم طرح تساؤل في إحدى جلساته في حزيران/2005 الخصائص النوعية للمعلومات المالية وتم توجيه أسئلة معينة منها:

- هل ممارسة التحفظ هو حقا مساعدة المستثمرين الحاليين التقليل من صافي أصول لمنشأة لمستثمرين يمتلكون فيها أوراق مالية فقد يحفزهم على بيع ما يحتفظون به؟
- هل تساعد حقا المستثمرين المحتملين من تقليل صافي الدخل لمنشأة قد يستثمرون فيها، وربما لا يشجعهم من الاستثمار الذي قد يحققونه بشكل أفضل؟

حدد (IASB) ان الغاء الحذر او التحفظ يثير الجدل، حيث لم يتم تضمينه في (SFAC8) ويعلل ذلك (FRIC Conceptual Framework Project Evaluations, 2014: 10) تعارض الحذر (Prudence) او التحفظ (conservatism) مع الحيادية، حيث تم الاشارة انه عدم تضمين اي من الحذر او التحفظ ضمن العرض الصادق لأنه يتعارض مع الحيادية، بعض المؤيدين في المجلس أشاروا انه يجب تضمين التحفظ ضمن الاطار الفكري، قالوا إن التحيز لا ينبغي دائماً افتراضه غير مرغوب فيه، خاصة في الظروف التي ينتج فيها التحيز معلومات أكثر ملائمة ببعض المستخدمين، كذلك بعض اعضاء المدافعة عن التحفظ اعتبروه انه يواجه التفاؤل المفرط لدى الادارة، اما الراي المعارض اشاروا الى انه غالباً ما يؤدي التقليل من قيمة الأصول، أو المبالغة في تقدير الالتزامات في فترة واحدة إلى المبالغة في تقدير الأداء المالي في فترات لاحقة، وهي نتيجة لا يمكن وصفها بأنها حكيمة أو محايدة. كذلك ذكر في الإطار المشترك ان التحفظ يمثل تحيز في الابلاغ المالي لهذا اعتبر انه تعارض بين التحفظ والخصائص النوعية، كالحيادية، العرض الصادق، والقابلية على المقارنة. لكن بعد كل ذلك الجدال مجلس معايير المحاسبة المالية عند تطوير الإطار المفاهيمي لعام 2018 ارجع التحفظ المحاسبي كخاصية معززة للحياد، وجاء في نقاش المجلس ان اصحاب المصالح يطبقون مصطلح التحفظ المحاسبي لتعني أشياء مختلفة: (Conceptual Framework for Financial Reporting, 2018: 102)

أ. يستخدمه البعض للإشارة إلى توخي الحذر عند إصدار الأحكام في ظل ظروف عدم التأكد، ولكن دون توخي الحذر في الأحكام المتعلقة بالدخل أو الموجودات مقارنة مع المصروفات والمطلوبات.

ب. يستخدمه آخرون للإشارة إلى تطبيق عدم التماثل المنتظم، حيث يتم الاعتراف بالمصروفات في مرحلة مبكرة أكثر من الدخل. ان أصحاب المصالح أعربوا عن مجموعة من الآراء حول كيفية تحقيق هذا التماثل وإلى أي مدى ينبغي تحقيقه. على سبيل المثال، يدافع البعض عن مفهوم التحفظ الذي من شأنه:

- تتطلب أدلة أكثر إقناعا لدعم الاعتراف بالإيرادات أو الموجودات من الاعتراف المصروفات أو المطلوبات.
- تتطلب اختيار قواعد القياس التي تعترف بالخسائر في مرحلة مبكرة أكثر من المكاسب.

وقد تم الذكر انه إذا ما اريد فهم التحفظ المحاسبي يجب فهم الحياد لأنه مرتبط به. حيث حدد المجلس (FASB & IASB) جانبين من الحياد: (Conceptual Framework for Financial Reporting, 2018: 102)

أ. التطبيق المحايد للسياسات المحاسبية، تطبيق السياسات المحاسبية المختارة بطريقة محايدة.
ب. اختيار السياسات المحاسبية من أجل توفير المعلومات ذات الصلة التي تمثل بدقة البنود التي تهدف إلى تمثيلها.

تم إقناع المجلس بالحجج التي ساقها بعض أصحاب المصالح بأن تطبيق التحفظ المحاسبي يمكن أن يساعد في تحقيق الحياد في تطبيق السياسات المحاسبية. وبالتالي، يمكن أن يساعد التحفظ المحاسبي على تحقيق تمثيل صادق للموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات. من المتوقع أن يؤدي تحديد هذه الرسالة بوضوح إلى:

أ. مساعدة المعدين والمدققين والمنظمين على مواجهة التحيز الطبيعي الذي قد يكون لدى الإدارة تجاه التفاؤل.
ب. مساعدة المجلس على تطوير معايير صارمة من شأنها أن تقلل من مخاطر التحيز الإداري في تطبيق السياسات المحاسبية.

ووجد المجلس أن إزالة مصطلح التحفظ المحاسبي في تنقيحات الإطار المفاهيمي عام 2010 قد أدى إلى الارتباك وربما أدى إلى تفاقم التنوع في استخدام هذا المصطلح. استمر استخدام المصطلح، لكنهم لم يذكروا ما يقصدون به. بالإضافة إلى ذلك، قال بعض أصحاب المصلحة أنه نظراً لإزالة المصطلح، فإن المعلومات المالية التي تم إعدادها باستخدام معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لم تكن محايدة ولكنها كانت في الواقع غير متحفظة. وخلص المجلس إلى أنه سيحد من الارتباك من خلال إعادة إدخال المصطلح مع توضيح واضح أن الحذر يعمل في كلا الاتجاهين. (Conceptual Framework for Financial Reporting, 2018: 102-104)

يرى الباحثان ان ارجاع التحفظ المحاسبي ضمن الإطار المفاهيمي يؤكد مدى اهمية هذا الموضوع واعتباره من أكثر المواضيع الجديلة خلال العقد الاخير، وجد مجلس معايير المحاسبة ان ازالة مصطلح التحفظ المحاسبي سنة 2010 ضمن الإطار المشترك أدى إلى الارتباك وزيادة التنوع في استخدام هذا المصطلح. بالإضافة الى مطالبة اصحاب المصالح استخدامه في التقارير المالية، حيث ان تطبيق التحفظ المحاسبي يساعد في تحقيق الحياد في تطبيق السياسات المحاسبية. وبالتالي، يمكن أن يساعد التحفظ المحاسبي على تحقيق تمثيل صادق لبنود الميزانية وقائمة الدخل. ان التحفظ هو أكثر السياسات المحاسبية تأثيرا في المحاسبة فهو يقلل من التفاؤل المفرط عند إعداد التقديرات المحاسبية، حيث ان هناك ميل لدى المدراء والمالكين ان يكونوا متفائلين لما له تأثير على زيادة الارباح وبالتالي جذب أكبر قدر من المستثمرين حسب وجه نظرهم. لذلك التحفظ المحاسبي علاج ضروري ورادع قوي لمقاومة التفاؤل المفرط.

المبحث الثاني: العلاقة بين التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المخاطر المصرفية

1/2. مفهوم الافصاح عن المخاطر: أن جودة الإفصاح الاختياري في التقارير المالية تعد المصدر الرئيس لاتصالات المنشآت بالنسبة التقارير المالية الحديثة; وذلك أثر انعدام ثقة المستثمرين بعد فشل الشركات الكبرى في جميع أنحاء العالم. لم تعد التقارير السنوية للشركات تركز فقط على المعلومات الكمية ولكن المعلومات النوعية الطوعية حول مجموعة متنوعة من الموضوعات مثل مخاطر الشركة. الإفصاح الاختياري عن المخاطر هو افصاح اختياري يتعلق باستراتيجيات الشركات وخصائصها وعملياتها والعوامل الخارجية الأخرى التي لديها القدرة على التأثير على النتائج المتوقعة (Onoja, and Agada, 2015: 2).

يمكن أن يكون الإفصاح الاختياري عن المخاطر مفيدًا لعدة اسباب، فالإفصاح الاختياري عن المخاطر يخفف من عدم تناسق المعلومات بين الإدارة والمساهمين الخارجيين، فهو يمكن أن يكون آثار إيجابية على ثقة أصحاب المصلحة في إدارة الشركة، قد يقلل من المخاطر المتصورة للشركة لأنه من المفترض أن تؤدي استراتيجية الإفصاح المفتوح إلى تقييم أفضل لأداء الشركة المستقبلي. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في تكلفة رأس مال الشركة (Healy & Palepu, 2001: 407).

عرف الإفصاح عن المخاطر أنه نقل المعلومات المتعلقة باستراتيجيات الشركة وعملياتها والعوامل الخارجية الأخرى التي يمكن أن تؤثر على نتائجها المتوقعة، والكشف عن الفروق المحددة للشركة للتدفقات النقدية المستقبلية .(Alkurdi, 2019: 1) كذلك عرف (Linsley, Shrives, 2005: 206) الإفصاح عن المخاطر "انه اعلام قارئ القوائم المالية باي فرص او احتمالات او اي خطر او تهديدات قد تؤثر على الشركة حاليا او مستقبلا وادارة هذه الفرص او التهديدات (Miihkinen, 2012: 442) .الإفصاح عن المخاطر هو معلومات تصف المخاطر الرئيسية للشركات وتأثيرها الاقتصادي المتوقع على الأداء في المستقبل. يتضمن هذا معلومات مستقبلية تساعد المستثمرين الخارجيين على اجراء تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية، ومعلومات عن مصادر عدم التأكد المحيطة بالتنبؤات للتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، ومعلومات عن مصادر المخاطر غير القابلة للتنويع التي يجب تضمينها في تكلفة رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، يتم أخذ المعلومات التاريخية حول الإجراءات المتخذة لمواجهة المخاطر، والمعلومات المستقبلية المتعلقة بالبرامج المخططة لمواجهة المخاطر بعين الاعتبار.

ذكر (Al-Maghzom, et al., 2016: 96) الإفصاح عن المخاطر هو أحد جوانب مطالبات الإفصاح. أصبح اصحاب المصالح أكثر اهتماما بتعريف المخاطر من أجل فهم أفضل للمخاطر التي تواجهها الشركة وكيفية تعامل المديرين مع تلك المخاطر وكذلك لتحسين قياس وكشف الأمور المتعلقة بالمخاطر.

2/2. أهمية الإفصاح عن مخاطر المصارف: أن أهمية الإفصاح المحاسبي تكمن في كونها مبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية اضافة الى كونه أحد الأسس الرئيسية التي تعتمد عليها المبادئ المحاسبية، هذه المبادئ تدعو إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية، وذلك لصالح المستفيدين الأخرين من هذه المعلومات (محمد، 2014: 92). تزايد مخاطر المصارف نتيجة للأنشطة التي تمارسها، حيث يساهم الإفصاح عن المخاطر تقييم أداء المصرف ومركزه المالي، كذلك يساعد في اتخاذ قرارات تتلاءم وتلك المخاطر، ولذلك تزداد اهمية الإفصاح عن المخاطر في المصارف لأنها تعد أهم مصدر للمعلومات يوفر الشفافية ويحقق العدالة بين المستثمرين ويساعد في التحقق من صحة المعلومات الموجودة بالقوائم المالية (عزالدين، 2017: 14). كذلك الإفصاح عن المخاطر اكتسب أهمية في الوقت الحالي خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي وذلك نتيجة تعقيد الأدوات المالية المستعملة في المصارف مثل المشتقات و الأوراق المالية وحجم تداولها الكبير ومع ازدياد حدة المنافسة، وتطور التقنيات المستخدمة في التعاملات، الأمر الذي يتطلب الى الإفصاح الكامل، وفي هذا الصدد، فإنه من المطلوب أن تعمل إدارات المصارف على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة على التعامل في هذه الأدوات (العكر، 2010: 15) على المصارف

الإفصاح بشكل عام وكافي في سبيل إتاحة الفرصة أمام المستثمرين في السوق لتقييمها، حيث أن ذلك قد يؤدي إلى انضباط أفضل في السوق وبالتالي إدارة أكثر فاعلية للمخاطر، ويجب أن تكون درجة الإفصاح تتناسب مع حجم عمليات المصرف (رضوان، 2012: 46).

يرى الباحثان أن التقارير المالية يجب أن تعكس المخاطر وكيفية إدارتها وذلك من خلال افصاح شامل وكاف من اجل مقابلة احتياجات المستخدمين، حيث أن الإفصاح عن المخاطر يساعد المستخدمين على تحقيق مستوى أفضل من فهم المخاطر وطبيعتها، كذلك هذا النوع من الإفصاح يساعد على توفير تحذيرات مبكرة لأصحاب المصالح عن اي مخاطر قد يتعرض لها المصرف ويمكن أن تهدد امكانية بقاء المصرف في المستقبل.

3/2. اسباب الحاجة للإفصاح عن المخاطر المصرفية: هناك العديد من الاسباب التي تدفع نحو الافصاح عن المخاطر المصرفية في البنوك يمكن بيانها فيما يلي:

أولاً. نقص الافصاح الحالي: اكدت بعض الدراسات (Linsely & Shrives, 2005: 293)، (Basel, 2004) التي تناولت الافصاح عن المخاطر في مجموعة من الدول المختلفة الى وجود نقص في المعلومات عن المخاطر التي تفصح عنها المنشآت في التقارير المالية.

ثانياً. الحد من قبول إدارة المصرف للمخاطر: ان زيادة الافصاح يفرض على إدارة المصرف ضرورة وضع سياسات ادارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها لوضع حدود للمخاطر والرقابة عليها. يؤدي ذلك للحد من قدرة الادارة على قبول المخاطر بشكل مبالغ فيه، ويساعد من الحد من حدوث افلاس او تعثر مالي (Heap, 2008: 30).

ثالثاً. التغلب على ازمة الثقة بين الادارة وبين اصحاب المصلحة: ان التطورات التي حصلت في الاسواق المالية في السنوات الاخيرة التي ادت الى نمو وتطور الادوات المالية، حيث ان هذه الادوات ساعدت المصارف على نقل المخاطرة خارج الميزانية العمومية، مما انعكس على عدم الشفافية والثقة بين الادارة واصحاب المصالح مما ادى الى العديد من الانهيارات في الاسواق المالية. لذلك أصبح من الضروري ان تسعى المصارف الى دعم ثقة المودعين وذلك بإجراء العديد من التغيرات المطلوبة في عملها فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر وادارة هذه المخاطر (Heap, 2008: 30).

رابعاً. السعي نحو تخفيض تكلفة رأس المال وسهولة الوصول لمصادر التمويل: اشار (Linsely & Shrives, 2005: 206) ان زيادة مستوى الافصاح عن المخاطر رفع قدرة الممولين على تقييم وضع المصرف وموقفه من المخاطر بشكل واضح ودقيق. وكذلك أكد (Baumann et al., 2004: 4) ان زيادة درجة الافصاح عن المخاطر تؤدي الى انخفاض تقلبات اسعار الاسهم والذي يؤدي بدوره الى تخفيض تكلفة رأس المال.

خامساً. تحسين الوضع التنافسي: لدى المصارف حافز نحو زيادة وتحين نوعية الافصاح عن المخاطر وادارتها حتى لا تظهر بصورة اقل او في وضع تنافسي أضعف من المصارف الاخرى (عبد الرحمن، 2008: 113).

سادساً. حماية اموال المودعين وضمان الاستقرار المالي: ان المصارف تلعب دور كبير في الاقتصاد القومي من حيث الحصول على الايداعات من الزبائن، لذلك يجب ايجاد درجة عالية من الامن والحماية لأموال المودعين. حيث يعتبر الافصاح من أهم الضمانات لاستقرار القطاع المصرفي وتخفيض المخاطر، حيث يمكن ان يؤدي عدم الافصاح عن معلومات المخاطر الى انهيارات في القطاع المصرفي (Linsely & Shrives, 2005: 206).

سابعاً. زيادة درجة الانضباط في الاسواق المالية: ان المصارف تلعب دوراً هاما في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي من خلال علاقتها الوثيقة بالأجهزة والسلطات الحكومية وغيرها من الجهات المسؤولة عن تنظيم ووضع القوانين للقطاع المصرفي. يساعد الافصاح عن المخاطر على تحقيق الانضباط في الاسواق المالية والنقدية وخاصة ان هذا الانضباط يتأثر بعاملين هما:

أ. ما مدى قدرة المساهمين والدائنين على متابعة وتقدير التغيرات التي تحدث في وضع وحالة المصرف في السوق.

ب.ما مدى قدرة المساهمين والدائنين على التأثير في سلوك الادارة.

4/2. العلاقة بين التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المخاطر المصرفية: يعد الإفصاح المحاسبي متمما للقوائم المالية، حيث يعرض السياسات المالية التي اتبعتها المنشأة في اعداد القوائم المالية وذلك يتضمن تحليلا لما تضمنه الارقام الاجمالية وغيرها من الاحداث التي تؤثر على الشركة وقوائمها، بالإضافة الى قيمة المعلومات التي يوفرها الإفصاح المحاسبي، وتعزيز مصداقية وشفافية القوائم المالية (أبو جراد، 2015: 110) أن الإفصاح أمر حيوي، يجب أن تكون المعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها تطلعيه ويجب أن تعكس التوقعات المالية المستقبلية للشركة والآثار المستقبلية المحتملة للمخاطر والشكوك المحتملة والمعروفة. فالإفصاح يجب أن يعكس حالات عدم التأكد والمخاطر التي قد تؤثر بشكل جوهري على الوضع المالي للشركة. يساهم الإفصاح بصورة عامة، والإفصاح عن المخاطر بصورة خاصة تقييم أداء المصرف ومركزه المالي، كذلك يساعد في اتخاذ قرارات تتلاءم وتلك المخاطر، وزادت اهمية الإفصاح عن المخاطر في المصارف لأنها تعد أهم مصدر للمعلومات (عزالدين، 2017: 14). وذكر (Iatridis, 2011: 90) أن المنشآت يكون فيها الإفصاح ذات الجودة العالية يكون فيه مستوى تحفظ عال، والتحفظ يساعد الكشف عن المعلومات المحاسبية التي يصعب التحقق منها. كذلك أن تطبيق التحفظ من أجل الحد من مخاطر التقاضي والحصول على شروط تمويل أفضل خاصة عندما تواجه الشركات ضائقة مالية. أن المنشآت يكون لها دوافع لتطبيق التحفظ، فالتحفظ يقيد إدارة الأرباح مما ينعكس على جودة التقارير المالية. ومع ذلك، فأن التحفظ (المشروط) قد لا يكون مدفوعاً فقط بجهود الشركة لتعزيز جودة أرقامها المبلغ عنها، ولكن أيضاً بعوامل أخرى تتعلق بقرار الإفصاح عن معلومات محاسبية ذات جودة عالية (Cano-Rodríguez, 2010: 134).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

1/3. قياس المتغيرات: تضمنت الدراسة متغيرين هما المتغير المستقل والممثل **بالتحفظ المحاسبي** الذي تم قياسه وفق المدخل المستند الى المستحقات ويتم معرفة مستوى التحفظ من خلال المعادلة ادناه. إذا كانت المستحقات ذات قيمة سالبة، معناه استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، أي وجود سياسات محاسبية متحفظة بمستوى مرتفع، وإذا كانت القيمة موجبة وأصغر من 1 فهو دليل على وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية، اما إذا كانت القيمة موجبة وأكبر من 1، معناه انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية، ويمكن بيان المعادلة الحسابية وفق الاتي:

$$\text{نسبة صافي المستحقات الإجمالية} = \frac{\text{صافي المستحقات الإجمالية (صافي الدخل – صافي التدفق النقدي التشغيلي)}}{\text{صافي الدخل}}$$

ويتم قياس المتغير التابع **مستوى الإفصاح عن المخاطر** عن طريق تحليل محتوى القوائم المالية بعدد العناصر التي تم الإفصاح عنها إلى اجملي عناصر مؤشر الإفصاح عدد البنود التي

يتضمنها تحليل المحتوى[*] في هذا البحث الى 39 بند، حيث أن كل عنصر من عناصر الإفصاح سيأخذ القيمة (1) في حالة وجوده أو (0) في حالة عدم وجوده، وتم تقسيم المخاطر الى اربع انواع وهي: (المخاطر الاستراتيجية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر المالية، ومخاطر النزاهة) وكل نوع من هذه الانواع يحتوي على مجموعة من البنود المفصح عنها في القوائم وذلك بالاعتماد على بعض الدراسات منها (Linsley and Shrives, 2006)، (Dey, et al., 2018)، (Nejla , et al., 2017), (Miihkinen, 2010)، (الملاح، 2019)، (عز الدين، 2017).

2/3. وصف العينة والمتغيرات: تم اختيار 10 مصارف عراقية التي لديها قوائم مالية متكاملة لعشر سنوات (2010-2019) الى تاريخ 2020/10/1. وتظهر الجدول التالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل والتابع

الجدول (1): المتوسط الحاسبي والانحراف المعياري للتحفظ المحاسبي والافصاح عن المخاطر المصرفية

ت	اسم المصرف	متوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي	الانحراف المعياري للتحفظ المحاسبي	متوسط الحسابي للإفصاح عن المخاطر المصرفية	الانحراف المعياري للإفصاح عن المخاطر المصرفية
1	اشور	0.5901	0.2133	0.510256	0.138583
2	الاهلي العراقي	0.5498	0.2451	0.430769	0.177564
3	الائتمان	0.6308	0.2676	0.430769	0.158892
5	التجاري العراقي	0.5198	0.2084	0.446154	0.145651
5	الخليج التجاري	0.4583	0.3073	0.435897	0.13241
6	المتحد	0.6529	0.2465	0.333333	0.034188
7	المنصور	0.5309	0.2302	0.320513	0.040542
8	الموصل للتنمية	0.6060	0.2770	0.320513	0.050202
9	بغداد	0.5570	0.3238	0.441026	0.153275
10	سومر التجاري	0.4120	0.2797	0.364103	0.097301

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان اعلى مستوى لممارسة التحفظ المحاسبي كان مصرف المتحد بمتوسط (0.6529) واقل مصرف لممارسة التحفظ المحاسبي مصرف (سومر) بمتوسط (0.4120). وكذلك يلاحظ ان اعلى المصارف مستوى افصاح عن المخاطر كان مصرف (اشور) بمعدل (0.510256)، واقل المصارف مستوى افصاح عن المخاطر مصرف (المنصور) بمعدل (0.320513).

3/3. اختبار الفروض: يقوم البحث على أربع فرضيات رئيسة:

الفرض الاول: يختلف مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف المصارف العراقية عينة البحث: تم اختبار هذا الفرض باستخدام اختبار (Kruskal-Wallis Test) باعتماد مقاييس التحفظ المحاسبي وكانت النتائج كما مبين في الجدول ادناه.

[*] للاطلاع على مزيد من المعلومات حول تحليل المحتوى الرجوع الى الملحق.

الجدول (2): اختبار (Kruskal-Wallis Test) للتحفظ المحاسبي

البيان	التحفظ المحاسبي
Chi-Square	370.20
درجة الحرية	47
Sig	0.000

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتضح من الجدول اعلاه ان هناك اختلاف في ممارسة التحفظ المحاسبي باختلاف المصارف العراقية عينة البحث حيث كانت (Chi-Square) بمعدل (370.20) بمستوى دلالة معنوية (0.05)

ومما سبق يتضح صحة الفرض بمعنى: يختلف مستوى التحفظ المحاسبي مع اختلاف المصارف العراقية عينة البحث

الفرض الثاني: يختلف مستوى الافصاح عن المخاطر باختلاف المصارف العراقية عينة البحث: تم اختبار هذا الفرض باستخدام اختبار (Kruskal-Wallis Test) باعتماد مقاييس الافصاح عن المخاطر وكانت النتائج كما مبين في الجدول ادناه.

الجدول (3): اختبار (Kruskal-Wallis Test) للتحفظ المحاسبي

البيان	التحفظ المحاسبي
Chi-Square	21.705
درجة الحرية	9
Sig	0.010

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS.

يتضح من الجدول اعلاه ان هناك اختلاف في الافصاح عن المخاطر المصرفية باختلاف المصارف العراقية عينة البحث حيث كانت (Chi-Square) بمعدل (21.705) بمستوى دلالة معنوية (0.01).

ومما سبق يتضح صحة الفرض بمعنى: يختلف مستوى الافصاح عن المخاطر مع اختلاف المصارف العراقية عينة البحث

الفرض الثالث: يوجد ارتباط معنوي بين مستوى التحفظ المحاسبي ودرجة الإفصاح عن المخاطر المصرفية: تم اختبار هذا الفرض من خلال اختبار Pearson Correlation لاختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي والافصاح عن المخاطر المصرفية لعشر مصارف عراقية للمدة من 2010 الى 2019.

الجدول (4): العلاقة بين التحفظ المحاسبي والافصاح عن لمخاطر المصرفية

		التحفظ المحاسبي
الافصاح عن المخاطر	Pearson Correlation	.361**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	100

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS) ** وجود ارتباط عند 0.01.

كما موضح في الجدول السابق نلاحظ وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي والافصاح عن المخاطر المصرفية حيث كانت (Pearson Correlation) (0.361) عند مستوى دلالة معنوية (0.01).

ومما سبق يتضح صحة الفرض بمعنى: وجود ارتباط معنوي بين التحفظ المحاسبي والافصاح عن المخاطر المصرفية.

الفرض الرابع: يوجد تأثير معنوي بين مستوى التحفظ المحاسبي ودرجة الإفصاح عن المخاطر المصرفية: تم اختبار هذا الفرض من خلال اختبار (Liner Regression) الانحدار الخطي باستخدام برنامج SPSS والجدول ادناه يوضح ذلك.

الجدول (5): أثر مستوى التحفظ في الافصاح عن المخاطر المصرفية

R	R2	Significance		(F) Value	Adjusted R2
.361[a]	.130	.000[b]		14.701	.122
المتغير		**Level of significance**	**Significance**	**(T) Value**	**Regression coefficient (β)**
التحفظ المحاسبي		.000	.000	3.834	.361

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

واظهرت النتائج وجود ثبات معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (F) (14.701) عند مستوى معنوية (0.01) كذلك ثبات معنوية معاملات الانحدار، حيث بلغت قيمة (T) للحد الثابت(8.281). وبلغت قيمة (β) (0.361) مما يعني ثبوت معنوية تأثير التحفظ المحاسبي في الافصاح عن المخاطر المصرفية

ومما سبق يتضح صحة الفرض بمعنى: وجود تأثير معنوي بين التحفظ المحاسبي والافصاح عن المخاطر المصرفية.

4/3. الاستنتاجات: يمكن تلخيص اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها بما يلي:

1. رأى مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية في الإطار المشترك ان التحفظ المحاسبي يتعارض مع الحيادية، لذلك لم يدرج ضمن الإطار المفاهيمي لسنة 2010. بعدها ارجع التحفظ المحاسبي ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ضمن إطار 2018، وكان السبب انه لا يتعارض مع الحيادية انما يعزز منها، كذلك وجد مجلس معايير المحاسبة ان ازالة مصطلح التحفظ المحاسبي سنة 2010 ضمن الإطار المشترك أدى إلى الارتباك وزيادة التنوع في استخدام هذا المصطلح.
2. يختلف مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف المصارف العراقية عينة البحث. حيث ثبت حسب نموذج المستحقات الذي تم توضيحه ان اعلى مستوى تحفظ كان لمصرف سومر وأدنى مستوى للتحفظ كان مصرف موصل للتنمية ضمن فترة الدراسة 2010-2019.
3. يختلف مستوى الافصاح عن المخاطر المصرفية باختلاف المصارف عينة البحث. حيث ثبت باستخدام تحليل المحتوى للقوائم المالية الذي تم تقسيم المخاطر التي يجب الافصاح عنها الى أربع انواع وتضمنت 39 بند، حيث اظهرت النتائج ان اعلى مستوى للإفصاح عن المخاطر كان مصرف اشور، وكان أدنى مستوى عند مصرف المتحد.

4. هناك علاقة ذو دلالة احصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي والافصاح عن المخاطر المصرفية عند مستوى دلالة 0.01.
5. وجود تأثير معنوي للتحفظ المحاسبي على الافصاح عن المخاطر المصرفية، حيث اظهرت النتائج ثبات معنوية نموذج الانحدار عند مستوى معنوية 0.01، كذلك ثبات معنوية معاملات الانحدار.

3-5. التوصيات: يمكن تلخيص اهم التوصيات كما يلي:

1. ضرورة ان تقوم المصارف العراقية عينة البحث زيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر، لان الافصاح عن المخاطر يساعد على التغلب على ازمة الثقة بين الادارة وبين اصحاب المصالح.
2. يجب على المصارف العراقية عينة البحث عدم المبالغة في التحفظ المحاسبي، لان زيادة مستوى التحفظ المحاسبي يؤدي الى تقليل حيادية المعلومات كما اشار مجلس معايير المحاسبة المالية في الإطار المفاهيمي لسنة 2018.
3. ضرورة تبني المصارف العراقية المعايير التي تؤكد على الافصاح عن المخاطر ومن هذه المعايير (معايير لجنة بازل، ومعايير التقارير المالية الدولية).

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. أبو جراد، رجب سعيد محمود، (2015)، العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الاسلامية، غزة.
2. أبو حميدة، أشرف محمد صلاح زكي، (2017)، أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الازهر، غزة.
3. الجبوري، انمار محسن حميد، (2014)، ممارسة الشركات المساهمة للتحفظ المحاسبي وانعكاسها على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة، العراق.
4. رضوان، إيهاب ديب مصطفى، (٢٠١٢)، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية-دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم محاسبة وتمويل، غزة.
5. عبيد، ايمان محمد، (2017)، أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الاردن.
6. عزالدين، ياسمين عبد الوهاب السيد، (2017)، أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
7. العكر، معتز برهان جميل، (2010)، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الازمة المالية في قطاع البنكي الأردني/دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

8. ليلو، رائد محمد علي، (2014)، أثر مستوى التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية/ دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة القانونية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد.
9. محمد، حسناء عطية حامد، (2014)، التحفظ المحاسبي في ضوء الاعتبارات الضريبية وأثره على دلالة القوائم المالية: دراسة تطبيقية في بيئة الاعمال المصرية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة/جامعة المنصورة.

ب. الدوريات العلمية:

1. الملاح، شيرين شوقي السيد، (2019)، تحليل العلاقة بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر وأثرها على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 3، العدد 23.
2. عبد الرحمن، ابتهاج، (2008)، تأثير حجم البنك على خصائص الهيكل المالي واداء البنوك التجارية في القطاع البنكي المصري، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، كلية التجارة/جامعة لقاهرة، المجلد 47، العدد 70.
3. يوسف، علي، (2012)، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

A. Official Publication:

1. Board Meeting Handout Conceptual Framework, (2005), Financial Accounting Standard Board, 25 May, https://www.fasb.org.
2. Conceptual Framework for Financial Reporting, (2018), Hong Kong Institute of Certified Public Accountants, https://www.hkicpa.org.hk
3. FASB, (1980), Concepts No. 2. Qualitative Characteristics of Accounting Information.
4. FRIC Conceptual Framework Project Evaluations, 2014, www.fasb.org
5. Minutes of meeting, (2005), Financial Accounting Standards Advisory Council, The Advisory Council met at the offices of the Financial Accounting Standards Board in Norwalk, Connecticut, June 21. https://www.fasb.org.

B. Dissertation & Thesis:

1. Abdullah, Al-Maghzom, (2016), The Determinants and Consequences of Risk Disclosure in Saudi Banks, thesis of Doctor of Philosophy in the School of Business, University of Gloucestershire, UK.
2. Hollemans, Kenny G, (2011), Earnings Quality: Accounting Conservatism in Public and Private Firms in the Netherlands, Master Thesis in Accounting, Tilburg School of Economics and Managemen/Tilburg University.
3. Hussein, Wisam Neema, (2018), The Impact of National Culture on Tax Evasion through Applying Accounting Conservatism, Ph.D. Dissertation, Management and Business Administration Sciences/Szent István University.

C. **Periodicals**:

1. Alkurdi, Amneh; Hussainey, Khaled; Tahat Yasean; Aladwan, Mohammad, (2019), the Impact of Corporate Governance on Risk Disclosure: Jordanian Evidence, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol 23, No 1.

2. Balakrishnana, Karthik; Watts, Ross& Zuo, Luo, (2016), The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis, Journal of Business Finance and Accounting, Volume 43, No 5.
3. Ball, R& Shivakumar, L, (2005), Earnings quality in UK private firms: comparative loss recognition timeliness, Journal of Accounting and Economics, Vol.39.
4. Baumann Erlend & Nier Erlend Nier, (2004), Disclosure, Volatility, and Transparency: An Empirical Investigation into the Value of Bank Disclosure, Economic Policy Review.
5. Basu, Sudipta, (1997), the conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings, Journal of Accounting and Economics, Vol.24.
6. Bertomeu, Jeremy; Darrough Masako; Xue, Wenjie, (2015), Optimal Conservatism with Earnings Manipulation, Procedia Economics and Finance, Vol. 32.
7. Cano-Rodríguez, Manuel, (2010), big auditors, private firms and accounting conservatism: Spanish evidence. European Accounting Review, Vol 19, No 1.
8. Chi, Wuchun; Chenchin, (2010), Accounting conservatism in a setting of Information Asymmetry between majority and minority shareholders, The International Journal of Accounting , Vol.45.
9. Dai Bingbin, Yang Fan, (2015), monetary policy, accounting conservatism and tradecredit, China Journal of Accounting Research, Vol.8.
10. Dey, Ripon Kumar; Hossain, Syed Zabid; Rezae, Zabihollah, (2018), Financial Risk Disclosure and Financial Attributes among Publicly Traded Manufacturing Companies: Evidence from Bangladesh, Journal of Risk Financial Managment, Vol 11, No 50.
11. Gigler, Frank B.,&Hemmer, (2001), Thomas, Conservatism, Optimal Disclosure Policy, and the Timeliness of Financial Reports, the Accounting Review, Vol. 76, No. 4.
12. Heap, Alexia, (2008), Risk Transparency in the Aftermath of the Credit Crisis, Corporate Finance Review, New York, Vol. 12, No. 2. 30-35.
13. Healy, Paul M; Palepu, Krishna G, (2001), Information asymmetry, corporate disclosure and the cost of capital: a review of the empirical disclosure literature. Journal of Accounting and Economics, 31.
14. Iatridis, George, (2008), Accounting Disclosure and Firms' Financial Attributes: Evidence from the UK Stock Market, International Review of Financial Analysis, Vol 17.
15. Iyengara, Raghavan J; Zampelli, Ernest M., (2010), Does accounting conservatism pay? Accounting and Finance, Vol. 50.
16. Khlif, Hichem; Achek, Imen, (2017), Gender in accounting research: a review, Managerial Auditing Journal, Vol. 32, No. 6.
17. Kousenidis, Dimitrios V; Ladas Anestis C; Negakis Christos I., (2014), Accounting conservatism quality of accounting information and crash risk of stock prices, The Journal of Economic Asymmetries, Vol.11
18. Linsley Philip M; Shrives Philip J, (2005), Transparency and the Disclosure of Risk Information in the Banking Sector, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol.13, No.3.

19. Linsley, P. M; Shrives, P. J, (2006), Risk Reporting: A study of Risk Disclosure in the Annual Reports of UK Companies, The British Accounting Review, Vol. 38, No. 1
20. Linsley, Philip M., and Shrives, Philip J., (2005), Risk reporting: A study of risk disclosures in the annual reports of UK companies, The British Accounting Review, Vol38.
21. Liu, Sun, (2019), the impact of ownership structure on conditional and unconditional conservatism in China: Some new evidence, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 34.
22. Linsley, Philip & Lawrence, Michael, (2007), Risk reporting by the largest UK companies: readability and lack of obfuscation, Accounting, Auditing & Accountability Journal Vol. 20, No. 4, pp.
23. Linsley, Philip & Shrives, Philip, (2006), Risk reporting: A study of risk disclosures in the annual reports of UK companies, The British Accounting Review, Vol 38.
24. Linsley, Philip & Shrives, Philip, (2005), Examining risk reporting in UK public companies, the journal of risk finance, Vol. 6.
25. Macve, R, (2015), Fair value vs conservatism? Aspects of the history of accounting, auditing, business and finance from ancient Mesopotamia to modern China, The British Accounting Review, Vol.47, No.2.
26. Miihkinen, A, (2012), what drives quality of firm risk disclosure? The impact of a national disclosure standard and reporting incentives under IFRS. The International Journal of Accounting, Vol 47, No 4.
27. Nejla, Ould Daoud; Ellili, Haitham Nobanee, (2017), Corporate Risk Disclosure of Islamic and Conventional Banks, Banks and Bank Systems, Vol 12, No 3.
28. Onoja, Anthony; Agada, Godwin, (2015), Voluntary Risk Disclosure in Corporate Annual Reports: An Empirical Review, Research Journal of Finance and Accounting, Vol 6, No 17.
29. Raith,Michael, (2009), An agency theory of conservative accrual accounting, Electronic Journal University of Rochester
30. Watts, R, (2003), Conservatism in accounting part II: Evidence and research opportunities. Accounting Horizons, Vol 17, No 4.
31. Beaver, William, (2005), Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling, Review of Accounting Studies, Vol. 10.

D. Others

1. Banker, Rajiv, Basu& Sudipta, Byzalov, (2014), The Role of Multiple Impairment Indicators in Conditional Conservatism, Fox School of Business, Temple University, Alter Hall, Philadelphia,, United States. www.af.polyu.edu.hk.

الملحق (1): تحليل المحتوى للإفصاح عن المخاطر المصرفية

ت	بنود الإفصاح	ت	بنود الإفصاح
أولا	**المخاطر الاستراتيجية**	20	مشتقات مالية
1	المنافسة السوقية	21	قروض وتسهيلات للبنوك
2	البحث والتطوير	22	قروض وتسهيلات للأفراد والمؤسسات
3	قياس الاداء	23	استثمارات مالية
4	محفظة الاعمال	24	اعتمادات مستنديه
5	الدعاوى القانونية	25	خطابات ضمان
6	النمو والربحية	26	الاوراق المقبولة عن تسهيلات موردين
7	التغيرات الاقتصادية	27	كفالات بنوك (ضمانات بناء على طلب بنوك اخرى)
8	التغيرات التكنلوجية	28	ضمانات مالية
9	سياسة ادارة المخاطر	29	عقود الصرف الاجل
ثانيا	**المخاطر التشغيلية**	ب-	مخاطر السوق
10	رضى الزبائن	30	القيمة المعرضة للخطر
11	الكفاءة والاداء	31	خطر تقلبات سعر صرف العملات الاجنبية
12	الصحة والسلامة	32	خطر سعر الفائدة
13	مخاطر تكنلوجيا المعلومات	ج-	مخاطر السيولة
14	رقابة الجودة	33	ادارة مخاطر السيولة ومنهج التمويل
15	تطوير السمعة والعلامة التجارية	34	التدفقات النقدية غير المشتقة
ثالثا	**المخاطر المالية**	35	بنود خارج الميزانية
أ-	مخاطر الائتمان	36	القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية
16	سياسة الاضمحلال والمخصصات	**رابعاً**	**مخاطر النزاهة**
17	ارصدة لدى البنك المركزي والبنوك الاخرى	37	احتيال الموظفين او الادارة
18	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	38	مخاطر السمعة
19	أصول مالية بغرض المتاجرة	39	الأفعال غير القانونية